

تعرض عملية السلام للخطر بسبب تجاهل المرأة

ندى مصطفى علي

ذلك، قامت منظمة صوت المرأة السودانية من أجل السلام بتنظيم برامج تدريبية بشأن حل النزاعات، ومراقبة عملية السلام، ومهارات القيادة وذلك بالتعاون مع وكالات دولية وأخرى تابعة للأمم المتحدة.

وقد بدأت مشاركة المرأة في مفاوضات السلام في عام ١٩٩٧ عندما انضمت سيدتان إلي فريق التفاوض التابع للحركة الشعبية. وفي أثناء اجتماعات مشاكوس ونيفاشا، قامت سيدات من الجنوب (وهن: جيما كومبا وأني لتو وأوت دينج وأنجيس لاسوبا وكريستين لينو وأبوك باييتي وسوسان جامبو ولونا لويلا وسيسيليا أوبا) بصياغة خطة واضحة لتذليل العقبات التي تحول دون دمج الاحتياجات الخاصة بالنساء بشكل مناسب ضمن عملية السلام. وقد وجهت المنظمات التي تتخذ من نيروبي مقراً لها انتقادات قوية وطالبت بتمثيل المرأة في محادثات السلام. ومع ذلك، في النهاية، ورغم أن منظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان حضرت الجلسات التوجيهية والمشاورات، تم استبعاد هذه المنظمات، بما فيها منظمات المرأة، من حضور مفاوضات السلام الرسمية.

وطبقاً لقرارات مؤتمر أوصلو للمرأة، الذي عقد في أبريل عام ٢٠٠٥، ينبغي تخصيص ٣٠٪، علي الأقل، من المقاعد في جميع المؤسسات السياسية للمرأة. وقد تناولت قرارات المؤتمر دور المرأة وحققها في الوصول إلي السلطة والاستفادة من الموارد والخدمات في مختلف القطاعات. ومع ذلك، إن التركيز علي تمثيل المرأة دون الإلتباه لعنصر النوع الاجتماعي في إتفاقيات السلام الشاملة أو العمليات السياسية الأخرى قد يؤدي إلي تبني سياسات منحازة للرجل تقوم علي إعطاء السلطة المطلقة له في مواجهة المرأة، رغم مشاركة المرأة بشكل رمزي. ومن الضروري أن نضمن مراعاة المساواة بين المرأة والرجل في إتفاقيات السلام والدستور بشكل عام، وهو ما يعني أن يتم وضع قضايا إعادة توزيع السلطة والثروة في الاعتبار فيما يخص وضع المرأة والرجل داخل المجتمع، بما في ذلك ملكية المرأة للأرض والمشاركة الفعالة لها في عملية صنع القرار. وينبغي أن لا ننسى أن إتفاقيات السلام الشاملة قد تم التفاوض بشأنها مع نظام يعتقد أيديولوجية صارمة من شأنها التمييز بشدة ضد المرأة. ونظراً لأن إتفاقيات السلام تتيح تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الشمال، فإن التمييز الذي تدعمه الدولة ضد المرأة سيستمر علي الأقل في

حيث كانت المرأة هي المسؤولة عن تدبير شؤون مجتمعات بأكملها في ظل غياب الرجل والخدمات الأساسية، سواء أكان ذلك في المناطق المتضررة من جراء الحروب، أو في معسكرات النازحين في الخرطوم، أو في معسكرات اللاجئين في كينيا والبلاد الأخرى المجاورة، أو في المنفي في أوروبا وأستراليا وأمريكا الشمالية. كما لعبت المرأة أيضاً دوراً أساسياً في جهود المصالحة بين القبائل في جنوب السودان.

وضع المرأة في الحركة الشعبية لتحرير السودان ومنظمات المرأة التي تتخذ من نيروبي مقراً لها

بدأت المرأة تلعب دوراً فعّالاً في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان في عام ١٩٨٤ عندما تأسست كتبية من الفتيات داخل الحركة. وفي عام ١٩٨٥ تأسس "إتحاد المرأة السودانية الجديدة" (الإتحاد). وكان التركيز الأساسي لعمل الإتحاد في بادئ الأمر هو تنظيم صفوف السيدات لمساعدة الجرحي وإطعام الجيش، ثم تغير بعد ذلك إلي توفير المساعدات الإنسانية للنساء والأطفال في معسكرات اللاجئين، كما شرع الإتحاد في إقامة فصول محو أمية للمرأة. وفي عام ١٩٨٦ التحقت أول إمارة "بالمدرسة السياسية" التابعة للحركة الشعبية. وفي عام ١٩٨٩ إستحدثت الحركة منصب مدير شؤون المرأة. وقد شاركت المرأة في عملية إعداد أول مؤتمر للحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان عام ١٩٩٤، حيث تم تعيين ٢٣ سيدة في مجلس التحرير الوطني للحركة.

وخلال التسعينيات أسست منظمات المرأة السودانية في الجنوب حركة تعمل بالتعاون مع وكالات تابعة للأمم المتحدة، وجهات مانحة ومجتمعات محلية في نيروبي وفي المناطق غير الخاضعة للحكومة. وفي هذا السياق كان الأعضاء يعملون بشكل متواصل علي إتاحة مساحة للمرأة داخل المؤسسات السياسية المختلفة لكي تقوم بدورها. وحتى يتثنى لهذه المنظمات تنسيق أنشطتها بطريقة أفضل، تعاونت مع المنظمات المجتمعية من أجل تأسيس شبكة المنظمات الأهلية السودانية الجديدة. وقد شاركت الجماعات النسائية في دعم المناطق غير الخاضعة للحكومة في جنوب السودان وتوصيل الخدمات إليها. كما قام الإتحاد بإنشاء مراكز تُقدم المشورة القانونية للسيدات اللاتي يتعرضن للعنف من داخل الأسرة. وعلاوة علي

"نريد أن تصبح المرأة السودانية الجديدة علي وعي كافٍ بالأمر السياسي. فالمرأة تشكل أكثر من نصف المجتمع..... ولكن بسبب الجهل، تُضام المرأة، وتقضي حياتها داخل المطبخ، ويقتصر دورها علي إنجاب الذرية..... ولكن قد حان الوقت لكي نقوم بدورنا علي قدم المساواة مع الرجل علي الساحة السياسية. فالرجل لا يُولد سياسياً، كما أن المرأة لا تولد طاهية للطعام!"

نشرة جمعية المرأة السودانية الجديدة، مارس ١٩٩٩

وتقول سونيا عزيز مالك، أستاذة محاضرة في جامعة أحفاد للبنات في أم درمان، "تتمثل المشكلة الرئيسة لإتفاقيات السلام هذه في أنها عبارة عن اتفاق تم التفاوض بشأنه دون مشاركة الأحزاب السياسية الأخرى أو منظمات المجتمع المدني التي يتم فيها تمثيل عدد كبير من النساء."

وتفوض النزاعات التي لم يوضع لها حل وأعمال الإبعاد، بشكل كبير، عملية تنفيذ إتفاقيات السلام الشاملة التي تم التوقيع عليه في يناير عام ٢٠٠٥. وتعد هذه الإتفاقيات بمثابة شهادة على نضال شعب جنوب السودان وجبال النوبة. ورغم أن هذه الإتفاقيات ربما وضعت حلاً للتناقضات بين الكيان السياسي في الشمال والجنوب، إلا أن الظلم الذي تعاني منه أجزاء أخرى من السودان، وخاصة دارفور، قد أثار أعمال عنف ضارية. فقد استخدمت المليشيات التي تدعمها الحكومة الإغتناب كوسيلة لإخضاع مجتمعات بأكملها. وقد يتصاعد أيضاً الصراع في الشرق، حيث عانت المرأة لعقود مضت بسبب التهميش الإقتصادي-الاقتصادي والسياسي والثقافي. وقد هيمنت الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني الحاكم علي الخطوات العملية التي أدت إلي توقيع إتفاقيات السلام الشاملة وتشكيل "حكومة للوحدة الوطنية" في سبتمبر عام ٢٠٠٥، كما استبعدت تلك الخطوات معظم القوي السياسية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني بما في ذلك المجموعات النسائية.

ومن المهم أن لا نتذكر فقط أن جسد المرأة قد أستخدم كأداة للتطهير العرقي، (في الجنوب، وجبال النوبة، ودارفور)، بل أن المرأة قد شاركت أيضاً مشاركة فعالة في تعزيز السلام.

ندى مصطفى علي، أكاديمية وناشطة سودانية،
تعمل مديرة لبرنامج الصحة الأفريقي الخاص
بتمكين المرأة والتنمية على الموقع:
www.africanhealth.org.uk
ويمكن الاتصال بها عن طريق البريد
الإلكتروني:

أو nadaprivate@yahoo.co.uk
nail@africanhealth.org.uk

Current/magazine/Magazine031020053. ١
htm/www.nationmedia.com/EastAfrican

”لا نزال في حاجة إلي المزيد من التمثيل في
مختلف أوجه صناعة القرار وهناك حاجة الي
بناء قدرات القيادات النسائية.“^١

وباستثناء تقرير البعثة المشتركة لتحديد احتياجات
السودان لمرحلة ما بعد السلام، الذي بدأ بصياغة
إستراتيجية لتتناول قضية النوع الاجتماعي، لم
يضع السلام السائد والخطوات العملية التي تم
اتخاذها فيما يتعلق به، في الاعتبار، الطريقة
التي أثر بها الصراع وبناء السلام وعملية إعادة
الإعمار في فترة ما بعد النزاعات علي المرأة
والرجل من منظور المساواة بين الجنسين. ولم
يهتم القائمون علي عملية السلام بالشكل الواجب
بدور المرأة كصانعة للسلام وكشارك فعال
في إعادة الإعمار في فترة ما بعد النزاعات.
وإذا لم يتم معالجة تلك القضايا، فقد يؤدي ذلك
إلي مخاطر تضر بعملية إعادة الإعمار وإعادة
الحياة إلى طبيعتها في السودان بدلاً من دفع
عجلتها إلي الأمام.

الشمال. ومن ثم، قد يعد اتباع منهج دقيق لتناول
قضية النوع الاجتماعي بمثابة أداة لإحداث تغيير
حقيقي من خلال محاربة هذه الإيديولوجية. ولقد
حان الوقت لكي نعيد التفكير في دور المرأة
بوصفها حاملة للثقافة وأداة لترسيم الحدود
العرقية، المتمثلة، علي سبيل المثال، في القيود
المفروضة علي الزواج بين المجتمعات المختلفة
في السودان.

أما عن تواجد المرأة في الحكومة السودانية
الجديدة، لا ترأس المرأة إلا خمس وزارات
فقط من مجموع ٧٤ وزارة. وأعربت وزيرة
الصحة الجديدة، تابيتا شوكي، (وهي ممرضة
ونشطة من النوبة لها باع طويل في مناصرة
قضايا المرأة وكانت تقيم من قبل في المملكة
المتحدة)، عن رضاها بأن المرأة تشغل الآن
٦٠ مقعداً من بين ٢٧٤ مقعد في المجلس
القومي ولكنها تري أن هذا العدد غير كاف.
إلا أنها تقول:

جذور انتشار فيروس HIV المسبب لمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز)

شانون إيغان

في جميع أنحاء البلد. وقدمت السلطات التعليمية
التوعية بمخاطر الإصابة للذين لا تتوفر لهم
الحماية من الفتيات والأولاد في المناهج الدراسية
الابتدائية والثانوية. وتحث وزارة التربية الدينية
المجتمعات المسلمة والمسيحية على السواء ببحث
التدابير الوقائية. وتقوم حالياً سلطات الجيش
بتوعية الجنود باستخدام الرافلات.

وفي عام ٢٠٠٣، صافح الرئيس عمر البشير
هؤلاء المصابين بفيروس HIV أمام مرئي
وسمع ١٠٠٠ مواطن سوداني بغرض نشر
رسالة مغزاها أن الدولة ستقدم الدعم لهؤلاء
المصابين. وفي أثناء هذا الحشد التزم أيضاً
الرئيس بدعم وتمويل المشروعات المخصصة
للقضاء على انتشار الإصابة بالفيروس المسبب
لمرض الإيدز.

وقد التزمت وكالة أنباء الأمم المتحدة وصندوق
الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة
العليا لشئون اللاجئين بالدعم والتمويل والتعاون
معا لتنفيذ المشروعات الخاصة بمكافحة فيروس
HIV. وركزت تلك الهيئات على حث قادة
المجتمعات للتحدث أمام العامة عن الموضوعات
التي تتعلق بفيروس HIV وتمكين كثير من
الناس للحصول على العلاج وتوعية النازحين
في المخيمات والمناطق الريفية حتى يتمكنوا في

تخشي المنظمات الدولية والسودانية التي تعمل على منع انتشار فيروس
HIV المسبب لمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) من زيادة معدلات
الإصابة نتيجة لحركات الانتقال الكبيرة للاجئين والنازحين داخلياً.

معدلات الإصابة“. وتتضمن العوامل الرئيسة
لانتشار الفيروس في المواطن الأصلية، معدلات
الإصابة للسكان الذين يسكنون في المناطق
المجاورة لمخيمات اللاجئين والمدة التي يقضيها
اللاجئون في المخيمات. وعلاوة على ذلك، قد
تقل الخطورة المتزايدة للإصابة بفيروس HIV
في فترة النزاعات، بسبب انخفاض معدل تنقل
اللاجئين وزيادة مستوى وعيهم بالفيروس من
خلال برامج التوعية في مخيمات اللاجئين^١.

وبدلاً من اعتبار عودة اللاجئين السودانيين خطر
محتمل لزيادة نسبة الإصابة بفيروس HIV في
جنوب السودان، يري سبيجل أن عودة اللاجئين
بمناخ فرصة. فأولئك الذين تم توعيتهم في
المخيمات بشأن فيروس HIV المسبب لمرض
الإيدز والذين تم تدريبهم كموظفين صحيين
أو ممرضين يمكن بدورهم توعية ومساعدة
المجتمعات التي ينتمون إليها والتي سيعودون
إليها يوماً ما.

الاستجابة

أصبحت المؤسسات الحكومية أكثر وعياً بالموقف
وأطلقت برامج لمكافحة الإصابة بفيروس HIV

مع توقع عودة ١,٥ مليون نازح داخلياً إلى
ديارهم بحلول نهاية عام ٢٠٠٦ والعودة الحتمية
للاجئين من الدول المجاورة التي تتعدى نسبة
انتشار الإصابة بفيروس HIV بها إلى ٢,٦٪
من نسبة السودانيين، يمكن أن ينتشر هذا الوباء.
وقد حذر السيد أبو بكر وزير، مدير مشروع
صندوق الأمم المتحدة للسكان الخاص بفيروس
HIV المسبب للإيدز أن ”... الموقف سيزداد
سوءاً إذا لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة من الآن
فصاعداً، نظراً لأن العائدين من تلك المناطق
المصابة سيختلطون بأفراد آخرين في الأماكن
الجديدة“.

ويعترف بول سبيجل، رئيس البرنامج المعني
بفيروس HIV التابع لمفوضية الأمم المتحدة
العليا لشئون اللاجئين، بالمخاطر المحتملة لزيادة
الإصابة بفيروس HIV ولكن حث الناس على
عدم التسرع في الوصول إلى نتائج بشأن انتشار
الإصابة بالفيروس بين العائدين. ويقول سبيجل
”بينما أن السكان المتضررين من النزاعات
واللاجئين هم الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس
بسبب الاعتداءات الجنسية ونقص الخدمات
الصحية، فإن ذلك لا يترجم بالضرورة ارتفاع